

Distr.
LIMITED

TD/B/44/L.1
16 October 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والأربعون
جنيف، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الرابعة والأربعين

المقرر: السيد سيك واناميتشي (تايلند)

مقدمة: المناقشة العامة ومسائل تنظيمية

المتكلمون:

الرئيس
الأمين العام للأونكتاد
باكستان (عن مجموعة إاس ٧٧ والصين)
لوكسمبرغ (عن الاتحاد الأوروبي)
بلغاريا (عن المجموعة دال)
بنغلاديش (عن أقل البلدان نموا)

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادي الوفود - والتي ينبغي تقديمها بالإنكليزية أو بالفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 00 56
Tel. No. 907 5656/5655

مقدمة

١- عَقدت الدورة الرابعة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ١٣ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وأثناء هذه الدورة، عقدت اللجنة ... جلسة عامة (الجلسات ٨٨٦ إلى ...).

البيانات الافتتاحية

٢- قال رئيس المجلس إن أساليب عمل الأونكتاد التي تقررت في ميدراند يُعمل بها منذ أكثر من عام، وإنه قد تحقق تقدم كبير في كل مجال من المجالات. والتجربة المكتسبة حتى الآن تبين بوضوح أن الإصلاحات التي اعتمدها الأونكتاد التاسع قد ترجمت فعلاً إلى طريقة أكثر فعالية في أداء العمل في الأونكتاد.

٣- وأضاف قائلاً إن الدورة الرابعة والأربعين للمجلس هامة بصورة خاصة من حيث أنها ستحدد الاتجاه للأنشطة التي تقع في منتصف الطريق بين الأونكتاد التاسع والأونكتاد العاشر. والأعمال البحثية والتحليلية المتعلقة بالسياسات والتي أتيحت للمجلس تلقي الضوء على التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي وينتظر أن تعزز الحوار البناء في مجال السياسات فيما بين الدول الأعضاء بقصد دعم الفوائد المترتبة على التجارة ولاستجابة للاحتياجات الإنمائية المختلفة والمتغيرة. وقال إنها تعيد تأكيد وضع الأونكتاد بوصفه أنساب جهة وصل داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا التجارة والتنمية وما يرتبط بها من قضايا مثل الاستثمار والتكنولوجيا والخدمات وتطوير المشاريع.

٤- وأوضح أن الهدف النهائي لأعضاء المجلس هو تحقيق معدلات نمو مطرد بصورة مستمرة في جميع البلدان والتعجيل بتنمية البلدان النامية، لكي يمكن لجميع الشعوب أن تتمتع بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وطريقة تحقيق ذلك هي بذل جهود متضامنة تنطوي على جميع البلدان والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن التحول العالمي قد أحدث تغييرًا هاماً في السياسة الدولية، كما أن تأثير ذلك على كل بلد وعلى جميع البلدان يتطلب اهتماماً عاجلاً وتحليلاً متزرياً. وعالم اليوم هو إلى حد كبير عالم يتسم باختلافات شاسعة. وما زال أكثر من مليار نسمة من سكان العالم يتجرعون مرارة الفقر المطلق، كما أن السكان الريفيين في البلدان النامية ما زالوا يتلقون أقل من نصف فرص الدخل والخدمات الاجتماعية المتاحة لنظرائهم الحضريين. كذلك فإن الديمقراطية السياسية والاقتصادية ما زالت عملية تتسم بالتردد في العديد من البلدان، ولذلك فإنه لا بد من التعاون لإقامة اقتصاد عالمي يحقق نتائج وبيئة عالمية تسمح للجميع بالبقاء وبالتمتع بما ينتجونه. وقال إن الأونكتاد يمكن أن يسهم إسهاماً فريداً في الجهود الإنمائية التي تبذلها جميع البلدان، وإنه يقع على كاهل أعضاء الأونكتاد، بالتعاون مع الأمين العام، أن يجعلوا الأونكتاد المكان الممتاز الذي ينبغي أن يكونه.

٥- ومضى قائلاً إن كل حقبة تحمل متناقضاتها ومعضلاتها، ولكن الجميع يتقاسمون نفس الآمال والمخاوف ونفس القيم الأساسية والمبادئ الأخلاقية الجوهرية. وأوضح أن الاتجاهات الرئيسية التي تميز نهاية هذا القرن هي العولمة والترابط من ناحية والبحث عن الذات وعن الحرية السياسية والثقافية من الناحية الأخرى. والتغير هو الثابت الوحيد الذي يلخص الواقع القائم اليوم، كما أن الأخذ بالنزعية الدولية على

نحو سريع ومثير بصورة غير عادية إنما يُحدث تغييراً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً عميقاً. وأصبحت أوجه التمييز التي كانت فيما سبق تميز السياسة المحلية والسياسة الدولية لا صلة لها بالواقع.

٦- وأردف قائلاً إنه يجب في هذا السياق مواصلة الجهود بغية تدعيم كفاءة ومصداقية النظام المتعدد الأطراف في العالم الآخذ في التغير. وهذا النظام الدولي، مهما كان يتصف به من نقص وهشاشة، هو نتاج للاحتجاجات ولأفكار العظيمة للعصور الماضية، وينبغي جعله منفتحاً على أفكار ورؤى العصور المقبلة. ويجب تمكين هذا النظام من التعامل مع العمليات العالمية الجديدة ومن إدراك القضايا العالمية الجديدة الآخذة في الظهور. وهذه مهمة معقدة ستستغرق سنوات، ويجب أن يأتي الزخم من داخل النظام وليس من خارجه.

٧- وأوضح أن السياسات الاقتصادية تعمل عند نقطة التقاطع بين المسارات العالمية والتغييرات الهيكيلية والاتجاهات المتائلة، وأن من الضروري ايجاد جسور تربط بين عالم الأفكار وعالم التنفيذ. ويقع على عاتق الدول الأعضاء أن تضطلع بمسؤولياتها وأن توفر إرشاداً في مجال السياسة يكون موجهاً وجهة عملية.

٨- وقال الأمين العام للأونكتاد إن قدرة الأونكتاد قد تعززت بفعل ظاهرتي العولمة والتحرير. وفي الوقت الذي تعمل فيه الدول جاهدة لكي تتناول بصورة فعالة الاتجاهات العالمية والقوى الأخرى القوية التي تخرج عن سيطرتها، فإن الأمر يتطلب هيئات متعددة الأطراف ذات عضوية عالمية وولاية مثل ولاية الأونكتاد لبحث الطبيعة المترابطة للظواهر الاقتصادية المعقدة واقتراح تدابير مناسبة على واضعي السياسات. ومن الهام في هذا الصدد البرهنة على أن الآلية الحكومية الدولية ذات الطبقات الثلاث التي أقيمت في ميدانه يمكن أن تفعل ما يفترض فيها أن تفعله ألا وهو: إتاحة إجراء مناقشات للخبراء، تعتمد على المناظير الوطنية المختلفة، تغذى مداولات ووصيات اللجان بشأن السياسات، وقيام هذه اللجان بمساعدة المجلس في تقييمه الشامل لأعمال الأونكتاد وضع أولويات المستقبل. ويثبت في الوقت الحالي أن اجتماعات الخبراء هي أكثر جانب من جوانب الأعمال الحكومية الدولية التي يقوم بها الأونكتاد إثارةً للاهتمام، كما يثبت أن النتائج ملموسة والتوصيات المقدمة إلى الأمانة هي توصيات ذات وجهة عملية تشدد بصورة خاصة على بحوث السياسات ونشر التجارب الناجحة. كذلك فإن المشاركة من جانب القطاع الخاص قد ثبت أنها ذات قيمة هامة ولكنه سيكون من المهم في المستقبل ضمان اشتراك الدول الأعضاء بقدر أكبر في العملية التحضيرية ل الاجتماعات. والتحدي الذي ما زال يتعين مواجهته يتمثل في تحديد كيفية استخدام هذه النتائج الايجابية من أجل الوصول إلى المستعملين النهائيين مثل واضعي السياسات والقطاع الخاص على الصعيد القطري.

٩- وفيما يتعلق بالجان، فإن الخبرة المكتسبة حتى الآن لها مزاياها ومثالبها، فقد كرس وقت كبير للمسائل الإجرائية والمسائل المتعلقة ببرنامج العمل ولم ترد تغذية ارتجاعية كافية من البلدان. وربما يمكن لمكاتب اللجان أن تصبح الواسطة بين الأمانة وشبكة من واضعي السياسات على الصعيد الوطني، فتعمل هكذا آلية لاستعراض تنفيذ النتائج التي تتوصل إليها اللجان - وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء - على الصعيد الوطني. وللدول الأعضاء ولأمانة تتسم بروح المبادرة دور رئيسي تؤدياته في مجال تيسير عملية صياغة السياسات داخل الدول الأعضاء وتشجيع إجراء حوار بناء بشأن السياسات فيما بينها. ففي حين تساعد الأمانة على ايجاد رؤية في هذا الصدد، يجب على الدول الأعضاء أن تبرهن على وجود الالتزام السياسي بالتوصل إلى نتائج ذات وجهة عملية يتكون محتواها بدرجة معقولة من السياسات في هذا الشأن. وبدون ذلك، فإن مثلاً زمة القاسم الأدنى المشترك ستسود المداولات الحكومية الدولية.

١٠ - وأردف قائلاً إن دورة المجلس تتيح فرصة قيمة للنظر في آثار ظاهرة عولمة المنافسة في الأسواق على السياسات فيما يتعلق بالسلع المتداولة دولياً والسلع غير المتداولة. وقال إن التحدي المتمثل في جعل العولمة متوافقة مع الاستقرار الاجتماعي والسياسي الداخلي هو عنصر ثابت في هذا الصدد ابتداءً من المناقشات الدائرة في الولايات المتحدة بشأن "المسار السريع"، ومروراً بالحوار المتعلق بالسياسات الدائر في بعض البلدان الأوروبية حول تخفيض العمالة المرتفعة ارتفاعاً تاريخياً، وانتهاءً بالمعضلات التي تواجه القائمين بالإصلاح في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وواضعى السياسات في أماكن أخرى في البلدان النامية. وأوضح أنه ينبغي لدورة المجلس، وإلى جانبها المناقشات الأخرى المتعددة الأطراف المقرر إجراؤها في المستقبل القريب، أن تتيح تحقيق تقدم كبير في بناء توافق الآراء بشأن القضايا المتعلقة بآثار سياسة المنافسة على التنمية الاقتصادية وتفاعل هذه القضايا مع التجارة الدولية. وبقدر ما ترى الحكومات في خاتمة المطاف أن من الممكن إجراء مناقشات دولية بشأن إطار متعدد الأطراف لسياسة المنافسة أو بعض جوانبها، فإن هذه الاجتماعات يمكن أن تفيد كعملية تحضيرية لصياغة الآراء وتحديد مجالات الاهتمام من جانب البلدان، كما يمكن أن تساعده على إعداد هذه البلدان للاشتراك على نحو فعال في عملية تفاوضية مستقبلية.

١١ - وأوضح أن العولمة تنطوي على إمكانات رفع مستويات المعيشة على نطاق العالم، ولكن ذلك لا يمكن أن يأتي كنتيجة تلقائية لعمل قوى السوق العالمية وحدها. فالتحيزات في عملية العولمة، وخاصة ما يتصل منها بالتجارة، يمكن أن تبالغ في الاتجاه نحو الاستقطاب بالتمييز ضد من هم بالفعل ضعفاءً وشديدو التأثر، كما أن إصلاح هذه الاختلالات إصلاحاً تدريجياً يطرح تحدياً محورياً على المجتمع الدولي. وفي حين أن الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي ينبغي أن يكون هو الهدف النهائي لكل اقتصاد، فإن التحرير وإزالة القيود التنظيمية ينبغي أن يداراً بعناية وأن يكونا على مراحل ومصممين على نحو يلائم مستويات التنمية الاقتصادية وقدرة المؤسسات والصناعات القائمة.

١٢ - واستطرد قائلاً إن زيادة التدفقات الدولية للسلع والتمويل والاستثمارات المرتبطة بالعولمة ليست هي الأساس الوحيد الذي ينبغي بالاستناد إليه الحكم على عملية التنمية. فالهدف النهائي لسياسة التنمية هو رفع مستويات المعيشة للجميع، وهكذا فإن قياس الأداء الاقتصادي ينبغي أن يولي اهتماماً أكبر بالنمو والتوزيع؛ ويجب التشديد دائماً على نوعية الجهود الإنمائية. كذلك فإن قضية الصلات بين العولمة والنمو والتوزيع ينبغي أن تظل على جدول أعمال المجلس، وقد يلزم عقد اجتماعات خبراء لتعزيز فهم هذه الصلات.

١٣ - وقال إن حقيقة الفجوة في الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تبدو أكثر بروزاً بكثير عند النظر في الاحتمالات المتوقعة لأفريقيا ولا سيما أقل البلدان نمواً. وقد أدت ثلاثة سنوات متلاحقة من تحسن الأداء الاقتصادي في أفريقيا إلى افساح المجال أمام مزيد من التفاؤل، ولكن السؤال المطروح هو ما إذا كان هذا الارتفاع قابل للإدامه. وثمة حاجة إلى القيام باستثمارات عامة يعتد بها في مجال الهياكل الأساسية يكون من شأنها المساعدة في وضع الأساس لارتفاع الاستثمارات الخاصة وعملية التنويع. وأحد الشروط التي لا بد منها لهذه العملية هو إزالة القيود المتعلقة بموازين المدفوعات وتقديم إغاثة إلى البلدان الأفريقية في مجال الديون.

٤- ومضى قائلاً إنه على الرغم من الاصدارات التي اضطاعت بها البلدان الأفريقية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا ما زال يمكن وصفه بأنه أقل مما ينبغي ومتاخر مما ينبغي. ولذلك تحتاج أفريقيا إلى زيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، بالنظر إلى أن من المطلوب زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية البشرية والمادية من أجل تعزيز القدرة التنافسية. وقد قطعت البلدان الأفريقية شوطاً كبيراً في تحرير اقتصاداتها، ولكن التحرير السريع للواردات سيواجه صعوبة في تحسين الانتاجية وتعزيز التحرير في الوقت الذي يتسم فيه الهيكل الصناعي بأنه ضعيف كما أن هذا التحرير للواردات يمكن، في حالات معينة، أن يؤدي إلى تقويض التصنيع. فينبغي إقامة توازن بين الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية، وسحب الفوائض، والحوافز السعرية، والأمن في مجال الدخل.

٥- وفيما يتعلق بالتنمية في أقل البلدان نمواً، قال إن كثيراً من هذه البلدان قد سجلت زيادات حقيقية ليس فقط في الانتاج ولكن أيضاً في الدخل الفردي. أما إدامة هذا الانتعاش فتتطلب زيادة الاهتمام بالاصدارات المؤسسية والقطاعية، كما أن المجال الذي يحتمل أن يكون فيه لهذه الاصدارات، في معظم أقل البلدان نمواً، أعظم تأثير هو الزراعة. وأوضح أن المبادرة التي اعتمدتها مؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية السبع في دينفر بشأن أفريقيا والإعلان الأخير الصادر عن مجلس الأمن هو تطوران ساران يتطلبان التنفيذ السريع.

٦- واستطرد قائلاً إنه قد حدث انخفاض في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً من حيث القيمة الحقيقة خلال التسعينات، ولكن هذه البلدان تحتاج إلى هذه المساعدة من أجل بناء القدرات وإقامة الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية الضرورية. ولا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية. وما زالت حالات الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً مثار قلق كبير، كما أن فعالية المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعتمد على سرعة التنفيذ، ومرورنة المعايير المتعلقة بالأهلية، ونطاقات الأهداف، ومدى التخفيف المقدم فيما يتعلق بالديون. ومما يتسم بأهمية أيضاً لأقل البلدان نمواً تمويل هذه المبادرة في الوقت المناسب، فضلاً عن إدراج عوامل التنمية البشرية والاجتماعية في مفهوم مدى إمكانية تحمل الدين. ويلزم أيضاً وجود صلة صريحة بين تخفيف الدين والحد من الفقر.

٧- وأضاف أن للتقدم الاقتصادي والاجتماعي آثاراً كبيرة على أقل البلدان نمواً، وعلى شركائها الإقليميين، وعلى الاستراتيجيات الإنمائية التي ينتهجها مانحو المعونة والمجتمع الدولي. وفي بعض أقل البلدان نمواً، فإن تشرد قطاعات كبيرة من السكان ووجود مشاكل تلت المنازل عات مثل وجود الألغام الأرضية يعنيان أن تكلفة الانتعاش ستكون مرتفعة إلى بعد حد. والعمل الفعال لمعالجة هذه المشكلة يتطلب استثمار موارد كبيرة من جانب المجتمع الدولي لتعزيز المؤسسات وهيأكل الدولة في أقل البلدان نمواً ودعم عملية بناء السلام وتقديم مساعدات إنسانية.

٨- وأضاف أنه كان قد أشار، في الاجتماع السنوي المشترك الذي عُقد مؤخراً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هونغ كونغ، واجتماع عُقد في ظل أجواء الاضطراب الشديد في أسواق العملة لعدد من البلدان الآسيوية، إلى أنه حتى أبرز نمو تحقق خلال عقود ليس بضمانة تعني الحصانة من خطر حدوث نكسة مفاجئة وخطيرة، ولكن لا يوجد سبب يبرر أي تشخيص سلبي. وعلى العكس من هذا، فإن ذلك يشكل سبباً للتشديد حتى بقدر أكبر على المجال الموجود أمام تحسين النمو في الاقتصادات الصناعية بصورة

عامة وكذلك أيضاً في كثير من البلدان النامية. وما يلزم عمله هو القيام باستثمارات أسرع لأن ما يعمل على ايجاد اقتصاد سوقي مفتوح ناجح هو مبادرة منظمي المشاريع مُعيّراً عنها بوجود معدلات مرتفعة للإدخار والاستثمار من الأرباح مما يتيح فرص العمل ويحسن مستويات المعيشة لجميع فئات الدخل.

١٩- وقال إن أداء اقتصاد الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة يبرهن على أن تحقيق نمو أسرع وتوليد فرص عمل وايجاد أسعار مستقرة يمكن أن تكون أهدافاً متساوية فيما بينها لدى واضعي السياسات. وتحقيقاً لذلك، يبدو أن الاندماج المتحقق بعناء على مراحل في الاقتصاد العالمي تمشياً مع القدرات الاقتصادية والمؤسسية هو أكثر الاستراتيجيات واقعية وإمكاناً من الناحية العملية أمام معظم البلدان النامية، ولكن هذه الجهود ينبغي أن تكون مصحوبة ببيئة عالمية مؤاتية.

٢٠- وأردف قائلاً إن عودة ظهور الاختلالات التجارية الرئيسية في الآونة الأخيرة فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية هي أمر يدعو إلى القلق، وأن عبء التكيف يتبعه بلدان الفائض عن طريق توسيع الطلب في هذه الاقتصادات، لا عن طريق التشديد النقدي في أماكن أخرى.

٢١- وأوضح أن أحداث الأشهر الأخيرة قد استرعت الانتباه إلى الآثار الإلخالية المحضة المترتبة على تحركات رؤوس الأموال الدولية المتسمة بالنقلب في إطار سوق مالية عالمية. وقال إن الزيادة في موارد صندوق النقد الدولي والمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المرتفعة المديونية هما أمران مشجعان ولكنه في ظل عدم وجود توافق آراء دولي واسع بشأن كيفية كبح جماح تحركات رؤوس الأموال المتسمة بالنقلب، يبقى مما لا بد منه للسلطات الوطنية للاقتصادات النامية والانتقالية اتباع درجة معقولة من المرونة بخصوص التدابير الرامية إلى التعامل مع تحركات رؤوس الأموال المتوجهة إلى الداخل وإلى الخارج.

٢٢- ومضى قائلاً إن أمانة الأونكتاد تدرس اهتماماً متزايداً، فيما يتعلق بالاستثمار، إلى منظور التنمية وإمكانية اتباع نهج متعدد الأطراف بشأن تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدابير عملية ترمي إلى توفير أدلة بشأن الاستثمار من أجل أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بالتجارة، فإن الأمانة تركز على ما ينبغي عمله بخصوص تحرير التجارة، وخاصة مسألة ذروات التعرية وتصاعد التعرية، والتحديات التي تواجه البلدان النامية في جدول الأعمال المدرج في جولة أوروغواي، وتحديد برنامج عمل ايجابي للبلدان النامية بخصوص التجارة.

٢٣- وأخيراً، وفيما يتعلق بالمجتمع الرفيع المستوى المعنى بالمبادرات المتكاملة للتنمية التجارية لأقل البلدان نمواً، وهو الاجتماع الذي تقوم منظمة التجارة العالمية بتنظيمه، فإن الأونكتاد ما فتئ يسهم بنشاط في التحضير لهذا الاجتماع، ويؤمن أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم الدعم الضروري لمساعدة هذه البلدان في إقامة الهياكل الضرورية للاستفادة من الفرص الناشئة عن العولمة. وفي هذا الصدد، بدأ منذ ثلاثة أسابيع في بنغلاديش في أول برنامج متكامل من أجل بلد من أقل البلدان نمواً. وأعرب عن أمله في أن تؤدي دورة المجلس إلى تشجيع اتباع نهج يرتكز على العمل والتزعة البناء يكون من شأنه وضع الأساس لتوافق الآراء المطلوب بخصوص تحقيق التنمية للبشر كافة وللإنسانية جماعة.

٤- قال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (باكستان) إن تغيرات عميقة تشهدها حالياً طريقة إنتاج وتوزيع وتبادل السلع والخدمات. فنواحي التقدم التكنولوجي بصدق تغيير عالم الصورة الاقتصادية العالمية ويجري التطوير السريع للأطر السياسية والقانونية. وهناك خيارات توضع سوف تحدد شكل العالم وستستمر حتى بداية القرن المقبل، وهذه الخيارات تعتمد على فهم لطبيعة التغيرات الجارية. والتفاؤل اللامشروط بشأن العولمة والتحرير لا يمكن أن يكون بدلاً للتحليل الاقتصادي الرصين.

-٢٥- وهناك أسباب عديدة تدعو للتفاؤل. منها أولاً، أن نمواً ملحوظاً شهدته التدفقات التجارية والاستثمارية في السنوات الأخيرة. ثانياً، تحقق قدر من تلاقي الآراء بين البلدان المتقدمة وعدد من البلدان النامية. ثالثاً، أوجدت التطورات التكنولوجية إمكانيات مثيرة للبلدان النامية لتحقيق ففزات على درب التنمية. وأخيراً، ساعد التحرير بوجه عام على تحقيق النمو والازدهار.

-٢٦- بيد أن التحليل الأكمل للاقتصاد العالمي يبين أن التدفقات التجارية والاستثمارية المتنامية جاذبة أغلبية الدول النامية وأن المكاسب التي تتحقق من تحرير التجارة كانت عديمة التناسق بصورة مخيبة للآمال حيث لم يتحقق سوى تقدم بطيء في مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وتلاقي الآراء في المجال الاقتصادي يتسم بالهشاشة والعدد القليل من الاقتصادات النامية المتتسارعة النمو يبقى عرضة للتأثير بعوامل خارجية. وقد اقتربت تبني خيارات الأسواق الحرة ببطء في النمو الاقتصادي العالمي، والتفاوتات في الدخل بين البلدان وداخل نفس البلدان آخذة في التفاقم، وحدث في العديد من البلدان تأكيل في الطبقات المتوسطة كانت له حتماً آثار سلبية في استقرار النظم الديمقراتية. بالإضافة إلى ذلك فإن الإعجاب بالاتجاهات الجديدة قد يكون قلل من الإحساس بضرورة إزالة العقبات الهيكيلية التي ظلت تعترض منذ أمد طويل سبيل التنمية وتذرع نتيجة لذلك على معظم البلدان النامية الاشتراك الفعال في إقامة علاقات اقتصادية عالمية. وأخيراً، تبقى معظم البلدان النامية تعاني من الفقر ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً، التي يقل نصيبها من الصادرات العالمية عن ٤٠٪ في المائة ويتواصل نمو ديونها الخارجية.

-٢٧- وفي هذه الظروف فإن التأكيدات بأن التكنولوجيات المتقدمة الجديدة - لا سيما في مجال الإعلام والاتصال - تفتح باب فردوس التنمية في وجه بلدان العالم الثالث هي تأكيدات مفرطة في تفاؤلها على ما يبدو. وعلى سبيل المثال فإن ٩٩,٦٪ في المائة من الحواسيب المضيفة لانترنت موجودة في البلدان النامية ومجال الاتصال السحري وحده لن يمكن البلدان النامية من الالتحاق سريعاً بركب البلدان المتقدمة.

-٢٨- والقوة الاقتصادية التي ظهرت في السنوات الأخيرة تشكل ثورة حقيقة ولكن هذه القوة في حد ذاتها لن تفضي إلى تنمية عالمية غير مسبوقة. فالثورة الاقتصادية أطلقت العنوان لقدرات انتاجية هائلة ولكنها أسفرت أيضاً عن جوانب إيجاب ومعاناة لسنين عديدة، ولم تنتشر طرائق الانتاج الجديدة بشكل أنصف إلا بعد أن خاض المعدمون والمهمشون نضالات استمرت آجلاً طويلة. ومن الأساس أن يتم، في العهد الاقتصادي الجديد، تجنب تكرار تجربة النمو اللامتكافي وتناقم التناولات والانقسامات والصراعات العنيفة. إذ إن الضحية الأولى لعدم التناسق العالمي الآخذ في الظهور سيكون التجارة العالمية المفتوحة والمبنية على قواعد، ويمكن أن يؤذن الرجوع إلى الحماية والاحتياكات الاقتصادية، مع ما يرافق ذلك من انتكاس في النمو الاقتصادي العالمي، بانحلال النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف.

-٢٩- وهناك مجموعات من التدابير المهمة لا بد أن تتخذ. أولها، وجوب أن تعتمد البلدان المتقدمة سياسات نمو أنشط لكي تتغلب على مشاكلها الهيكيلية وتساهم في انتعاش الاقتصاد العالمي عن طريق إقاحة فرص سانحة للبلدان النامية في مجال التجارة والنمو. ثانياً، ينبغي بذل جهود متضافرة لمعالجة القضايا المتعلقة المتصلة ببعض الديون، والحصول على التكنولوجيا وتوافر التمويل الإنمائي. ثالثاً، ينبغي تصحيح نواحي الخلل التي تعترى النظام التجاري الدولي، مع توخي التحرير الأسرع في مجالات المنسوجات وحركة الأشخاص الطبيعيين؛ ويجب تقييم جميع مبادرات التحرير الجديدة من منظور إنمائي. رابعاً، يجب تعزيز وتنفيذ مبدأ معاملة البلدان النامية معاملة تفضيلية. والأخذ بمقولة الميدان المستوي ليس من شأنه تأمين المنافسة المنصفة إذا كانت الموارد التي يملكونها المشتركون يتسم بالتفاوت الكبير. والوصول إلى الأسواق على أساس من عدم المعاملة بالمثل، والفترات الانتقالية الملائمة والمساعدة المالية والتكنولوجية المقدمة إلى البلدان النامية جمعتها أمور أساسية. خامساً، أسفر نهج "إلغاء النظم" على صعيد التحرير الاقتصادي عن تكاليف

باهظة تكبدتها الاقتصادات الأضعف، وينبغي أن يكون لهذه البلدان حق تقرير سرعة ونوع تدابير التحرير. وأخيراً لا بد من مواجهة قوى الحماية في الاقتصادات الفنية مواجهة جريئة ولا بد من معالجة الشواغل المتعلقة بالعملة والمعايير البيئية، حيث أن السماح بربطها بالتجارة من شأنه أن يولّد حماية جديدة، والانتقام التجاري وانهيار النظام التجاري المتعدد الأطراف في نهاية المطاف.

٣٠- والأونكتاد يحتل مركزاً فريداً من نوعه لمساعدة الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية، على تحقيق الانتقال إلى مجال اقتصادي جديد عن طريق تحليله وتعيينه خيارات السياسة العامة. وهذه القدرة بحاجة إلى أن تعزز عن طريق تأمين المزيد من اشتراك البلدان النامية في اجتماعات الخبراء واعتماد الاستنتاجات الهداففة على صعيد هيئات السياسة العامة التابعة لهذه المنظمة. ومزيد الكفاءة لا يتحقق إلا بجهود غير الصحي الذي يركز على العيوب الإجرائية في الآلية الحكومية الدولية والتهرب من المناقشة الجادة للقضايا الموضوعية.

٣١- وقال ممثل لكسبرغ متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن هذا الاتحاد متعلق تعلقاً شديداً بالمبادئ المنسنة في الحصيلة النهائية للأونكتاد التاسع. والسنة الماضية كانت فترة لاختبار الآلية الحكومية الدولية التي تم إصلاحها في الأونكتاد التاسع، والتي يوليها الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة من حيث الدور المنوط باجتماعات الخبراء وبالجانب والمجلس ذاته. ولذلك يتوقع أن يأخذ المجلس بعض الاعتبار الشواغل المبدأة أثناء السنة ويقدم باقتراحات فيما يتعلق بالجدول الزمني وطرائق العمل معاً بالنسبة للسنة التالية لغاية حلول موعد استعراض نصف المدة. والاتحاد الأوروبي ينتظر من رئيس المجلس إجراء مشاورات غير رسمية لتحديد سبل تحسين طريقة عمل الآلية الحكومية الدولية وتقديم تقرير إلى الدورة التنفيذية السادسة عشرة للمجلس.

٣٢- ويرغب الاتحاد الأوروبي أيضاً في التشدد على الأهمية التي يوليها لعمل الأونكتاد المتعلق بأقل البلدان نمواً. ويساوره قلق إزاء هشاشة وضع تلك البلدان في التجارة الدولية وما تلقاه من صعوبة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وهناك الكثير مما ينبغي عمله لتيسير اندماج هذه البلدان في النظام الاقتصادي العالمي. وفي هذا السياق يرحب الاتحاد الأوروبي بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعنى بالمبادرات المتكاملة لفائدة تنمية تجارة أقل البلدان نمواً مباشرة بعد اجتماع المجلس وسوف يقدم دعمه الكامل لاشتراك أمانة الأونكتاد النشط في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى وفي عملية المتابعة اللاحقة.

٣٣- كما يؤيد الاتحاد الأوروبي جهود الأمين العام للأونكتاد الرامية إلى تعزيز اشتراك المجتمع المدني في أنشطة الأونكتاد وإقامة شراكة دائمة من أجل تحقيق التنمية بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والأونكتاد. ومثل هذه المبادرة تتماشى تماماً مع نهج الاتحاد الأوروبي في معالجة التنمية الذي يقضي باعتبار الرجال والنساء والأطفال جهات فاعلة في عملية التنمية وليس موضوعاً لها. والاتحاد الأوروبي يفضل اشتراك المجتمع المدني في التنمية وفي وضع السياسات المتعلقة بالتنمية علماً بأن الهدف من ذلك هو تعزيز الاشتراك العريض القاعدة والحوار الاجتماعي.

٣٤- وقال المتحدث باسم المجموعة دال (بلغاريا) إن الدورة الرابعة والأربعين للمجلس هي الدورة الموضوعية الأولى بالنسبة لهذه المجموعة منذ ميدراند، وهو متتأكد من أن نتائج ملموسة وقيمة ستتحقق في هذه الدورة، الممكن أن تكون ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل شاطئ الأونكتاد من حيث إضفاء مسحة حديثة جديدة على هذه المنظمة وتجسيده فلسفة ميدراند في علمها.

-٣٥- وقال المتحدث باسم أقل البلدان نموا (بنغلاديش) إن تدفقات التجارة والتكنولوجيا والمعلومات ورأس المال جعلت العالم يزداد تكاملاً ولكن هذا الحدث لا يشير الاتجاه بالنسبة للشطر الأوفر من العالم. ففي أقل البلدان نموا، وهي التي تمثل نحو ١٠ في المائة من سكان العالم، انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتدنى نصيب أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية إلى ٤٠ في المائة. ولذلك تشعر هذه البلدان بأن تهميشها آخذ في الازدياد. بالإضافة إلى ذلك، تنامت التفاوتات في الدخل بين أقل البلدان نموا من ناحية والبلدان الصناعية وبلدان نامية أخرى معاً من الناحية الأخرى. وقد تأثرت بصورة ملحوظة مستويات المعيشة في أقل البلدان نموا والبعض من هذه البلدان مهدد بظاهرة الانتكاس الممكن أن يسود في هذه البلدان ما لم تُتخذ تدابير تصحيحية فوراً.

-٣٦- وأسباب تهميش أقل البلدان نموا تكمن في عدد من العوامل منها: السمات الهيكيلية للاقتصاد العالمي حيث ينحو رأس المال إلى التدفق نحو البلدان التي تتميز بأيدي العاملة الأعلى مهارة وبنى تحتية جيدة، بدلاً من التدفق إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة؛ وانخفاض أسعار السلع الأساسية بالنسبة لأهم صادرات أقل البلدان نموا وتزايد ثقل عبء الدين الخارجية التي بلغت مستويات لا طلاق؛ والسياسات الاقتصادية لأقل البلدان نموا ذاتها التي لا توفر في بعض الأحيان ما يكفي من الحواجز للمصدرين والمزارعين والقطاع الخاص عموماً؛ والمشاكل المؤسسية والاجتماعية الأساسية التي يعاني منها العديد من أقل البلدان نموا ولا سيما تآكل البنية التحتية الضرورية لدعم اقتصاد حدديث، واتهام هذه البنية الكلية في بعض البلدان نتيجة للاضطرابات الداخلية ومخلفاتها بما في ذلك مشاكل من قبيل وجود الألغام البرية. وما من حل وحيد يمكن أن يكون في حد ذاته كافياً للتصدي لمثل هذه المشاكل، على أن ما هو واضح هو لزوم اتباع نهج شامل ينطوي على التزام بسياسة إصلاحية داخل أقل البلدان نموا نفسها، وزيادة مشهودة في المساعدة التقنية والمالية التي يقدمها شركاؤها في التنمية وتحفييف في عبء الدين يجدي.

-٣٧- وأقل البلدان نموا لا تعدم الإمكانيات ويمكنها أن تكون مصدراً للأفكار والمفاهيم التجديدية ومن الأمثلة على ذلك آلية القروض الصغيرة المبلغ. وبواسع أقل البلدان نموا أن تبدأ في تخلص نفسها من شرك التهميش وثمة أمثلة عديدة في أفريقيا وآسيا حيث كانت جملة من التدابير التي اتُّخذت محلياً لأجل الإصلاح الاقتصادي وتحقيق السلم والاستقرار عاملًا في التحسن الاقتصادي المستدام. بيد أن أقل البلدان نموا ستحتاج لوقت الدعم والتفهم.

*
* * *

-٣٨- أشاد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٨٨٦ المعقدة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بذكرى الراحلين السيد كلودوميرو أميدا من شيلي، رئيس الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عُقد في سنتياغو عام ١٩٧٢ والسفير هورتشيو بريليانتييس من الفلبين، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دروته الحادية عشرة.

المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف- افتتاح الدورة

٣٩- افتتح رئيس المجلس السابق السيد باتريك سينينزي (زامبيا) دورة مجلس التجارة والتنمية الرابعة والأربعين، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

باء- انتخاب أعضاء المكتب^(١) (البند ١(أ) من جدول الأعمال)

٤٠- انتخب المجلس بالتذكير، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٨٨٦، المعقدة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، السيد غوتشي بيتريسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) رئيساً للمجلس لمدة دورته الرابعة والأربعين.

٤١- وفي الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً انتهى المجلس من انتخاب أعضاء المكتب للولاية التي تدوم مدتها طوال الدورة الرابعة والأربعين، بانتخاب عشرة نواب للرئيس ومقرر. ووفقاً لذلك، كان أعضاء المكتب المنتخبون هم الآتية أسماؤهم:

(جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

الرئيس: السيد غوتشي بيتريسكي

(أيرلندا)	<u>نواب الرئيس:</u> السيدة آن أندرسون
(الولايات المتحدة الأمريكية)	السيد مايكل راي أريتي
(موريشيوس)	السيد دوماهداس بايكو
(المغرب)	السيد ناصر بن جلون - تويمي
(هولندا)	السيدة إيفلين هير فكينز
(جامايكا)	السيد أنتوني هيل
(البرازيل)	السيد جيلبرتو سابويا
(الاتحاد الروسي)	السيد فاسيلي سيدوروف
(النرويج)	السيد بيورن سكوغمو
(جمهورية ايران الاسلامية)	السيد بوزورغميهر زياران

(تايلند)

المقرر: السيد سيك واناميشي

٤٢- وافق المجلس، طبقاً للممارسة المتبعة، على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين وكذلك رئيساً لجنتي الدورة مشاركة كلية في عمل المكتب.

**جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
(البند ١(ب) من جدول الأعمال)**

٤٣- أقرَّ المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت المshروح للدورة، الوارد في الوثيقة TD/B/44/1، بصيغته التي عدلها الرئيس. (الاطلاع على جدول الأعمال بصيغته التي أقرَّت، انظر المرفق الأول أدناه).

٤٤- وفي الجلسة نفسها، ووفقاً لتنظيم عمل الدورة الوارد في الوثيقة TD/B/44/1 أنشأ المجلس لجنتين للدورة للنظر في البنود المدرجة على جدول الأعمال وتقديم تقرير عنها، كالتالي:

اللجنة الأولى للدورة:

البند ٤: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً:

(أ) الإصلاحات المتعلقة بالسياسات في مجال الزراعة وآثارها على تنمية أقل البلدان نمواً:

(ب) إسهام المجلس في مسألة قيام الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين بالنظر في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة يُعني بأقل البلدان نمواً.

اللجنة الثانية للدورة:

البند ٥: إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأداء والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات.

٤٥- انتُخب الشخصان الآتي ذكرهما عضوين في مكتب اللجنة الأولى للدورة وهما:

الرئيس: السيد دانييل برنار (فرنسا)	نائب الرئيس والمقرر: السيد شامب هو رام سيمخاندا (نيبال)
--	---

٤٥- وانتُخب الشخصان الآتي ذكرهما عضوين في مكتب اللجنة الثانية للدورة وهما:

الرئيس: السيدة آنييس ياهان أغري - أورلينز (غانا)	نائب الرئيس والمقرر: السيد رينالد كلير يسمى (هايتى)
---	--

[يُستكمل فيما بعد]

الحاشية

(١) يُنتخب أعضاء المكتب للعمل طوال فترة السنة التي تبدأ بدورة المجلس الرابعة والأربعين.

- - - - -